مثلا ذلك تنتصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية وهو احتراز عن
الواو التي تستعمل للاستئناف فانه يرفع ما بعدها كذا في بعض الشروح والثاني ان يكون
قبلها احد الاشياء المذكورة والعلة في الاشتراط هنا كالعلة ثمة والاحكام كالاحكام
والامثلة كالامثلة تقول اكرمني واكرمك اي ليجتمع الاكرامان ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن وما تأتينا وتحدثنا وهل تعينني واكرمك كان المسئول عنه اجتماع الامرين
الاعانة والاكرام وليت لي مالا وانفق والا تأتيني وتحدثني قوله واو بشرط معنى الى
ان ومن المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان ما بعد او اذا كانت بمعنى الى ان عند
الاكثرين وهو اختيار المصنف وبمعنى الا ان عند سيبويه وذكر المصنف فان قلنا بمعنى
الى فالكلام بتقدير ان بعدها على نحو الكلام في حتى واللام وان قلنا بمعنى الا فلا يقتضي
الاسم فوجب تأويل فعل بعدها بمصدر ثم نتكلم في ذلك على ما تقدم ثم اعلم ان عبارته هنا
في المتن معترض عليها وذلك لقصرها او المضمر بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان كان
التقدير قولنا او تعطيني الى ان تعطيني وهذا خلف من القول ولهذا ترك صاحب المصباح هذه
العبارة حيث قال واو بمعنى الى او الا قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما يعني ينتصب
الفعل المضارع بعد الحروف العاطفة بتقدير ان بشرط ان يكون المعطوف عليه اسما وذكر
المصنف لانها ثبت تقديرها ناصبة على ما تقدم فوجب عند الحاجة الى التقدير ان
يقدر ما ثبت تقديره كقولك اعجبني قيامك وتخرج فينتصب هذا التقدير وان تخرج ليصح
العطف على الاسم المقدم بالمجانسة في الاسمية وفي بعض الشروح جعل قوله والعاطفة

الى آخره من احدى الشرطين لتقدير ان بعد او بمعنى الى حيث قيل فيه بمعنى كلمة او يعمل النصب
بشرطين لئن يكون معناه الى ان وثانيهما ان يكون عاطفة على اسم وهذا ليس بصواب اذ هو مخالف
لما قرره المصنف في شرحه على ان جميع العواطف مستوية الاقدام في ذلك فلا اختصاص لاو
بهذا الشرط قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة الى آخره اعلم ان اظهار ان
مع هذه الاحرف على مراتب جائز وواجب وممتنع اما الجائز ففي لام كي والحروف العاطفة على
الاسم اما مع لام كي فلعدم الفصل بينها وبين لام الجحود ولم يعكس لان الاختصار احق بلام
الجحود لكونها زائدة واما مع الحروف العاطفة فلصرف العناية الى اظهار ان بدليل كراهة
عطف الفعل على الاسم نظرا الى ظاهر اللفظ واما الواجب ففي ما اذا كان قبلها لام كقولك
لئلا تعطيني وهو المراد بقوله ويجب معها في اللام وانما وجب هنا كراهة توالي اللامين واما
الممتنع ففي بقية المواضع التي ينتصب الفعل فيها بتقدير ان كحتى والواو والفاء واو وانما
التزموا حذفها في هذه المواضع لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في تفصيلها
مع كون الحذف اخصر كذا قال المصنف في الشرح وقيل انما يمتنع اظهار ان معها لان هذه
الحروف في الاصل للعطف فلو اظهرت ان بعدها لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير
مستحسن قال رحمه الله ويجزم بلم ولما الى قوله ولام الامر قلت اعلم ان الاصل في الجوازم هي
ان لانها لما اقتضت فعلين كل منهما مع فاعله جملة ثم تركب الجملتان فصارتا كالجملة الواحدة
طال الكلام واقتضى الخفة ولا اخف من السكون ثم حملت لم ولما عليها لمشاركتهما اياها
في قلب الزمان ولام الامر ولا النهي على لم لمشاركتهما اياها في دخولهما على غير الموجب وهو